من الاسماء الموب ولم يوجد الاعراب في نحو عصا فقدر وه وبذا كما
قدروا العدل في نحو عمر والجمع في نحو مراوح قوله فالمعرفة من موفة
الموب يعني اذا كان الوقوف من موفة النحو موفة او اطراد الحكم
بالنسبة الى من لم تتبع لغة الموب فالمعلم من موفة هذا النوع
من الكلم وهو الموب ان يوقف انه من جملة ما يخالف آخره
في كلامهم لموفة الموب متقدمة على موفة انه مما يخالف آخره
لان موفة الشيء سابق على موفة مقصوده وغايته فلو وقف
الموب بالنسبة الى من لم يتبع لغة الموب باختلاف الآخر
يلزم تقدم اختلاف الآخر وهو تقدم الشيء على نفسه الذي
هو مآل الدور المحال قوله بان يتبدل حرف بحرف
حقيقة الخ فالاول وهو ان يتبدل حرف بحرف حقيقة سواء
كان ملفوظا او مقدرا انما اذا كان بحرف ملفوظ او مقدرا
نحو جاءني ابوك ورايت اباك ومررت بابيك ونحو جاءني
ابو الحسن ورايت اباالحسن ومررت بابي الحسن بحذف
فيه بحرف للتقاء الساكنين فان الاعراب بحرف فيه حذف
وقد اختلف آخره تقديرا حقيقة والثاني وهو ان يتبدل حرف
بحرف حكما سواء كان ملفوظا او مقدرا نحو رايت مسلمين
ومررت بمسلمين ونحو رايت مسلمي البلد ومررت بمسلمي البلد
فقد اختلف اخر الموب في الاول لفظا حكما لان الياء في حالة
الجر غير الياء في حالة النصب لكونها نائبا عن الكسرة وفي الثاني
اختلف تقديرا حكما والثالث وهو ان يتبدل حرفه اي سكون

اد حركة بلا حرفة اي حركة فيما اذا كان الاعراب بالحركات
لفظا نحو جاءني زيد ورايت زيدا ومررت بزيد وفيما اذا
كان الاعراب بالحركات تقديرا نحو هذا عصا واخذت عصا
واخذت بعصا والرابع وهو ان يتبدل صفة بلا صفة اخرى
حكما سواء كان ملفوظا او مقدرا نحو رايت احمد ومررت
باحمد فانه اختلف الموب فيه لفظا حكما لان الفتحة في حالة الجر
غير الفتحة في حالة النصب لكونها نائبة عن الكسرة ونحو رايت
جبلى ومررت بجبلي فانه اختلف آخر الموب فيه تقديرا حكما
لما مر قوله فان قلت لا يتحقق الاختلاف حاصل السؤال
ان اختلاف العامل لا يتحقق الا اذا اتحق عامل عقيب عامل ولذا
اختلاف آخر الموب لا يتحقق الا اذا اتحق موب عقيب
موب آخر واذا ركب بعض الاسماء المعدودة الغير المائة
لمبنى الاصل مع عامله ابتداء كما يقال جاءني زيد ابتداء لا اختلاف
فيه بل وجد العامل ابتداء ولا آخر الموب بل اختلف آخر
الاسم مطلقا وحاصل الجواب ان للموب حكمين احدهما
اختلاف الاعراب بسبب اختلاف العوامل والثاني حدوث
الاعراب بدخول العامل وقد بين احد الحكمين ولم يدخل فيه
الآخر ولا ضير فيه اذ لا يلزم ذكر جميع احكام غاية الامر انه
يلزم من هذا ان لا يكون خاتمة شاملة لجميع افراده ولا محذور فيه
فان مخاصمة ما يختص بالمبنى لا يوجد في جزء سواء وجد في جميع
افراده او بعضها كما لا ضاحك بالفعل والضاحك بالقوة

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)